

يهنما رأيكم

هانحن أولاء، نضع بين أيديكم العدد التاسع من نشرة "تعليم حر"، ويحزننا القول بأننا نخطو الخطوة قبل الأخيرة باتجاه طيِّ صفحة هذه التجربة، ما لم يستجد جديد. إن هذه النشرة كانت جزءاً من مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، الذي عمل مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان على تنفيذه بالتعاون مع الممثلة الأيرلندية، وشارف على الانتهاء.

في الأعداد التي صدرت حاولنا في المركز، جاهدين، طرح القضايا التي تشكل عصباً هاماً من أعصاب العملية التعليمية في فلسطين، ومن زاوية مناصرة الحق في التعليم، استناداً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحسين شروطه من زاوية حاجتنا الفلسطينية لذلك. لقد كان موضوع "دمقرطة" التعليم في بلادنا، والإسهام في التنبية لقضايا التمييز السلبي ضد بعض مكونات المجتمع وفئاته، والنضال ضد هذا التمييز، هاجسنا طوال الوقت؛ لذا فإن القضايا التي طرحناها كانت ذات طبيعة إشكالية، نعتقد أن بعضنا أيدها، وبعضنا الآخر رفضها، وهذا أمر مفهوم، إذا ما أدرك المرء أن الموقع يحدد الموقف.

مع نهاية هذا المشروع سيصدر المركز كتاباً حول حقوق التعليم في فلسطين، وستكون هذه النشرة جزءاً من ذلك الإصدار. وفي هذه المناسبة، ونحن على أعتاب إصدار العدد العاشر والأخير من هذه النشرة، نتمنى على قرائها تزويدنا بآرائهم، حولها وحول المشروع ذاته، بهدف تضمينها، إما في العدد المقبل، وإما في الكتاب الذي نحن بصدد إعداده.

معوقات المشاركة السياسية للطالبات

في الأطر الطلابية

فاتن نبهان

تعد المشاركة السياسية من الحريات الأساسية للفرد، والتي اكدت عليها المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، وهي واحدة من أهم مؤشرات ودلالات التنمية في أي مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية دون التطرق لموضوع المشاركة السياسية، ودون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية؛ وعليه فإن درجة مشاركة المرأة وفعاليتها تنعكس إيجاباً في السياسات التنموية.

وفي مجتمعنا الفلسطيني الذي يتسم بالمحافظة، واحتراف أقل بإمكانات النساء في ظل هيمنة ذكورية تستأثر بالنصيب الأكبر من فعاليات الحياة المختلفة، يتوقع من النساء أن يبذلن جهوداً مضاعفة من أجل إدماجهن في عملية صنع القرار، وهذا لا يختلف كثيراً عن وضع الطالبات في الحياة الجامعية؛ فمعاناة المرأة في الشارع الفلسطيني تنعكس بشكل او بآخر على المشاركة السياسية النقابية لطالبات الجامعات الفلسطينية.

نرى ان الطالبات يشكلن من حيث التواجد الفعلي داخل الجامعات والمعاهد الفلسطينية نسبة تكاد تكون النصف، اي بعبارة اخرى يكاد يتساوى عدد الطلاب مع الطالبات في الجامعات المختلفة في مناطق السلطة الفلسطينية حيث بلغت نسبة الطالبات الملتحقات في جامعة بيرزيت مثلاً 42.5% وفي جامعة النجاح 41.4% وهذا التواجد الكثيف لم يكن وليد المصادفة فقد اهتم المجتمع الفلسطيني بقضية تعليم أبنائه باعتبارها إحدى دعائم حربه ضد الاحتلال.

ولكن وضمن هذه النسبة الكبيرة لتواجد الطالبات في الجامعات الفلسطينية، إلى أي مدى اثرت هذه النسبة في فاعلية دورهن في الأطر الطلابية المختلفة؟! وهل تواجد الطالبات ضمن الأطر الطلابية المختلفة بنسبة لا تزيد على 13% على الاكثر يجاري الحجم الفعلي لتواجدن في الجامعات؟! وهل هذه النسبة "13%" فاعلة ولها تأثيرها في مركز القرار لتلك الأطر؟! وإلا فما هو سبب اخفاق الطالبات في التواجد والتأثير في الجسم النقابي الطلابي للتعبير عن احتياجاتهن ومشاكلهن؟! ولماذا لا تكون الطالبة في مركز مساو مع زميلها الطالب في تمثيل الطلبة في الهيئات المختلفة؟!

إن هذه الاسئلة وغيرها الكثير مما يدور في اذهاننا يحتاج منا تتبع النسيج الاجتماعي الثقافي للعقلية التي تحكم المجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الفلسطيني، فمن خلال تعاملنا مع البيئة الثقافية للمجتمع الفلسطيني، وباعتبار أن هذه البيئة تشكل أحد المقومات الأساسية لانطلاق المرأة الفلسطينية - بكافة فئاتها ومنها الطالبات الجامعيات-، وتغيير وضعها الدوني فيها، نجد أن هذه البيئة سيطرت عليها البنية

الذكورية خلال السنوات الماضية، وعززت منها بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الخارجة عن إطار الحقوق الطبيعية التي حددها الإسلام للمرأة فمن الضروري أخذها بالحسبان عند محاولة فهم واقع الطالبات الجامعيات وحقوقهن السياسية.

وبرؤية واضحة هناك العديد من الاسباب البارزة التي تكمن وراء عزوف الطالبات الفلسطينيات عن المشاركة السياسية في جامعاتهن منها أسباب مجتمعية وأخرى ذاتية. فما لا شك فيه أن عزوف طالبات الجامعات الفلسطينية عن المشاركة السياسية، لا ينفصل عن عزوف المجتمع الجامعي ككل ، حيث المناخ العام يشيع جواً من الاحباط، والشعور باللامبالاة، مما يولد إيمانا سلبيا بعدم التأثير في صنع السياسات، وعدم قدرة الأطر الطلابية المختلفة على وضع حلول للمشاكل التي يواجهها جمهور الطلبة يومياً وعلى المدى البعيد، ناهيك عن المشكلات الداخلية التي تعاني منها هذه الأطر الطلابية مثل، عدم ممارسة أساليب ديموقراطية، وتفرد القادة الذكور في هذه الأطر بعملية صنع القرار في داخلها، حيث إنها لم تولِ اهتماماً كافياً باهتمامات النساء، ولم ينعكس ذلك في برامجها.

وكذلك فإن نظرة المجتمع إلى المرأة باعتبارها كائناً من الدرجة الثانية، ودورها يأتي تالياً لدور الرجل، وفي أحيان كثيرة لا يأتي، ساهم الى حد كبير في تراجع فاعليتها في المجتمع و انعكس على المجتمع الطلابي أيضاً.

إلا أن الإشكالية الكبرى التي تتضح بآلم، في عزوف الطالبات عن المشاركة السياسية في الأطر الطلابية تعود إلى الطالبة نفسها ... فكثير من الطالبات لا يقتنعن بقدرتهن على العمل السياسي، بل يرين فيه انتقاصاً من أنوثة المرأة، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية.

ونرى عدم اهتمام الطالبات بتطوير وعيهم السياسي من خلال المشاركة في الأمور السياسية، والاكتماء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار، وعلى مستوى الحياة الجامعية فإن هناك انعدام الثقة بين الطالبات، وعدم مساندة الطالبة الناجبة للمرشحات، وتفضيلها للمرشح الرجل، من منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي الطلابي.

ومن هنا كيف لنا أن نقنع الطلبة بضرورة مشاركة الطالبات بالعمل النقابي الطلابي الفعلي لا الصوري إذا لم تكن الطالبات انفسهن مقتنعات ويكافحن من أجل ذلك؟!!

ومن خلال ملامستنا للواقع الطلابي نرى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الطالبات وبين مستوى التواجد في الهيكلية الإدارية الطلابية، فعدد الطالبات يتناقص في المراكز العليا في الأطر الطلابية.

إننا بحاجة إلى العمل الجاد والدؤوب من خلال الندوات والندوات وإبراز الدور الذي يجب أن تلعبه الكتل الطلابية في دفع مشاركة الطالبة للأمام كما أننا بحاجة إلى نظام الكوطة النسائية في الانتخابات ليكون هناك ممثلات للطالبات من الطالبات أنفسهن إلى حين نضج الفكرة في مشاركة الطالبة في العمل النقابي وأن تلك الفكرظم تكن يوما عيبا أو تتنافى مع الدين والعادات الاجتماعية وإنما هي ضرورة ملحة تقتضيها الظروف ومصلحة الطالبات قبل أي شيء آخر.

الحق في التعليم

مراد الفارس

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وقد وردت في ذلك عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من مصادر القانون. ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دور الحق في التعليم في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى. فبغير التعليم الكافي والمناسب لا يستطيع الإنسان أن يعرف حقوقه الأخرى ولا أن يميز حالات انتهاك حقوق الإنسان ولا يمكنه أن يدافع عن تلك الحقوق.

وقد جاء في المادة السادسة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يلي:

- 1- لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.
- 2- يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- 3- للآباء الحق الأول في اختيار نوعية تربية أبنائهم.

أما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنص في المادة 13 على أنه:

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أو اصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السكانية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.

2. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب :

أ. جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع،

ب. تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم،

ج. جعل التعليم العالي متاحاً للجميع علي قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم،

د. تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلي أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية،

هـ. العمل بنشاط علي إنماء شبكة مدرسية علي جميع المستويات، وإنشاء نظام واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

3. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تقرضها أو تقرها الدولة، وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

4. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله علي نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقيد دائماً بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة ورهنأً بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تقرضه الدولة من معايير دنيا.

كما ورد ذكر الحق في التعليم في الكثير من المواثيق والعهد الدولية المعترف بها مثل اتفاقية حقوق الطفل في المادة 28 وفي المادة 23 التي تتعلق بحقوق الطفل المعاق، كما ورد أيضاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة رقم 10 التي تؤكد على ضرورة التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية، والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم، والتساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

التعليم في الواقع الفلسطيني:

يطمح المجتمع الفلسطيني إلى الوصول لقانون عصري يتلاءم مع روح العصر ومع المعايير المعترف بها عالمياً في حقوق الإنسان، إلا أنه لا يتوافر حتى الآن قانون فلسطيني للتربية والتعليم، وما زال يتم تنظيم قطاع التربية والتعليم وفق القانون الأردني لعام 1964، مع ما يعنيه هذا الأمر من إشكاليات تتعلق بقدم القانون وعدم تبني التعديلات والأنظمة. وعليه فإننا نأمل أن يكون لدينا قانون للتربية والتعليم يراعي المعايير المتعارف عليها دولياً. إلا أنه فقد وردت بعض النصوص التي عالجت الأمر في القانون الأساسي ومسودة الدستور نوضحها بما يلي:

مسودة الدستور الفلسطيني

على الرغم من أن الدستور الفلسطيني ما زال حتى الآن قيد الإعداد والمداولات إلا أن أهمية الدستور القانونية والتشريعية تجعل من الضروري الاهتمام بما ينص عليه في جميع مجالات الحياة. وعلى الرغم من الوتيرة المتسارعة لتعديل النصوص إلا أن جميع المسودات احتوت على نصوص تؤكد احترام الحق في التعليم، وفي مشروع المسودة الثالثة المنقحة في 2003/5/4 ورد الحق في التعليم في عدة مواد منفصلة وهي:

المادة 42

التعليم حق للفرد وللمجتمع، وهو إلزامي لكل مواطن حتى نهاية المرحلة الأساسية. وتكفله الدولة في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة حتى نهاية المرحلة الثانوية. يُنظم القانون طرق إشراف الدولة على أداء التعليم ومناهجه

المادة 43

التعليم الخاص حر ومستقل، وينظم القانون إشراف الدولة
على نظمه ومناهجه. المادة 58

المادة 44

تحتزم الدولة استقلالية الجامعات والمؤسسات ومراكز
البحوث ذوات الأهداف العلمية، وتنظم القوانين الأشراف
عليها بما يضمن حرية البحث العلمي والإبداع في شتى
المجالات. وتعمل الدولة في حدود إمكانياتها على تشجيعها
وإعانتها وحمايتها.

وعلى الرغم من أن هذه المواد تقدم الحد الأدنى المتعارف
عليه دولياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إلا أن هناك الكثير من
الإشكاليات فالنص يذكر أن التعليم إلزامي إلا أنه لا يذكر إن
كان مجانياً، ولا يحدد أي شكل من الرقابة أو العقوبة لعدم
الالتزام بالزامية التعليم، ولا ينص صراحة على ضرورة
تنظيم هذه الأمور في قانون خاص بالتربية والتعليم. ومن
الملاحظ أيضاً أن نصوص الدستور تذكر الحد الأدنى من
المطلوب من السلطة تجاه توفير الحق في التعليم بحكم قراءة
الواقع ومحاولة تخفيف الالتزامات، وليس بالطموح إلى
التغيير ورفع سقف الإمكانيات القانونية والتشريعية.

القانون الأساسي

ينص القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في المادة
24 على أن:

1. التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية
على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات
العامة.
2. تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحلها
ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه.

3. يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.

4. تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها. وقد جاء نص القانون الأساسي متقدما على نص مسودة الدستور تحديدا فيما يتعلق بمجانية التعليم الأساسي في المؤسسات العامة.

وأخيرا ينبغي علينا الشاء على أداء وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي تعمل ضد كل التيارات المعاكسة من أجل الاستمرار في توفير تعليم إلزامي، وشبه مجاني، للآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في فترة من أصعب فترات تاريخه المعاصر.

ولعل الرسالة الأقوى التي ينبغي التذكير بها هنا هي ضرورة إصدار قانون خاص بالتربية والتعليم، يشكل الإطار القانوني الشامل الذي يتم من خلاله تقييم الأداء ومساءلة منتهكي الحق في التعليم، مع ضرورة التركيز على أن القانون المراد سنه يجب أن يشمل أهم البنود الدولية التي تهتم بمسائل التعليم وهي:

1. إلزامية ومجانية التعليم الأساسي.
2. إزالة أي نوع من التمييز في الوصول للتعليم على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو الإعاقة.
3. جعل التعليم العالي ممكنا بقدر من العدالة والمساواة.
4. نوعية تعليم جيد تلائم روح العصر وتراعي معايير حقوق الإنسان ومبادئ العدل والسلم.
5. حرية أولياء الأمور في اختيار نوعية التعليم التي تلائم أبناءهم.

انتهاكات متواصلة للحقوق التعليمية

- تدمير مبنى "كلية التربية" التابع لـ"جامعة الأقصى"
- جدار الفصل العنصري تهديد للمسيرة التعليمية
- اقتحام جامعة الخليل
- إغلاق مدرسة الشهيد عز الدين القسام الثانوية للبنين في يعبد
- معاناة إضافية لطلبة باقة الشرقية

• تدمير مبنى "كلية التربية" التابع لـ"جامعة الأقصى"

نسفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، في ساعات صباح يوم الثلاثاء الموافق 16 آذار (مارس) 2004، مبنى "كلية التربية" التابع لـ"جامعة الأقصى" في حي الزيتون، جنوبي مدينة غزة. أفاد شهود عيان أن عشرات الآليات العسكرية الإسرائيلية، توغلت في المنطقة، انطلقاً من مستوطنة "نتساريم" الجاثمة على أراضي المواطنين جنوبي مدينة غزة، وتمركزت قرب "الشركة الهندسية للباطون" في حي الزيتون. على الفور، قامت فرق إسرائيلية من سلاح الهندسة، بوضع مواد متفجرة داخل مبنى الكلية، ثم قامت بنفسه عن بعد، مما أدى إلى تدميره تدميراً كلياً. ألحقت عملية نسف المنزل أضراراً مادية جسيمة بمدرسة خديجة بنت خويلد، المجاورة للمبنى.

تبلغ مساحة الأرض المقامة الجامعة عليها حوالي 5.5 دونم، وتضم ما بين 16 إلى 20 قاعة دراسية و6 قاعات للإدارة، وكافتيريا مساحتها 400 متر مربع، ومباني مقامة على أرض مساحتها 3044 متراً، وتضم كليات الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية والتربية، ويدرس فيها حوالي 3000 طالب. وكانت إدارة الجامعة قد أغلقت هذا المبنى في وقت سابق، بسبب ممارسات سلطات الاحتلال، وتم تحويل الطلاب إلى فرعي الجامعة في غزة وخانيونس، حرصاً على سلامة الطلبة. أما مدرسة خديجة بنت خويلد، التي أصبحت آيلة للسقوط، فتبلغ مساحتها حوالي 2.5 دونم، وتضم 600 طالب وطالبة، و20 مدرساً و12 فصلاً دراسياً، حولوا جميعهم إلى مدارس مدينة الزهراء، ومنطقة حي الزيتون منذ بداية انتفاضة الأقصى حرصاً على سلامة التلاميذ والمدرسين فيها، لقرتها من مستوطنة "نتساريم".

• جدار الفصل العنصري تهديد للمسيرة التعليمية

أكد محمد سلامة، نائب مدير التربية والتعليم في جنين، أن المسيرة التعليمية في القرى الواقعة خلف "جدار الفصل العنصري"، تواجه تهديداً حقيقياً، بسبب الإجراءات القمعية التي تقوم بها قوات الاحتلال في بوابات الجدار، إضافة إلى الشروط القاسية التي تمنع المدرسين من وصولهم إلى مدارسهم. وقال في حديث لـ"وفا": إن سلطات الاحتلال منعت عدداً من المعلمين والمعلمات من الوصول إلى مدارسهم، في قريتي برطعة الشرقية وأم الريحان. وأضاف، أن قوات الاحتلال تعرقل عملية التعليم في هاتين القريتين وغيرهما من القرى الواقعة خلف الجدار من خلال رفضها منح المعلمين والمعلمات تصاريح التنقل لذرائع أمنية.

وأوضح سلامة، أن المدارس في تلك القرى معزولة عن مديرية التربية والتعليم في جنين، مشيراً إلى أن حوالي ألف طالب وطالبة من برطعة وأم الريحان، لم يعودوا قادرين على المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية التي تنفذها المديرية. وتابع قائلاً: إن المعلمين والمعلمات، ليس بمقدورهم المشاركة في النشاطات والندوات والدورات التي تعقدها المديرية، لتطوير أدائهم المهني، موضحاً أن نتائج الإجراءات الإسرائيلية التعسفية، تركت أثراً سلبية على مستوى الطلبة في هذه المدارس.

وقال إن إجراءات الاحتلال تحول دون وصول معظم المعلمين والمعلمات إلى مدارسهم في الوقت المحدد، وفي العادة يتأخرون لأكثر من حصتين. وأضاف، أن تعويض الحصص ليس ممكناً في ظل الوضع السائد على بوابات الجدار، وفي النتيجة، فإن الطلاب لا يتلقون كامل المنهاج المقرر. وأشار إلى أن المشرفين التربويين لا يستطيعون الوصول إلى تلك المدارس، من أجل إرشاد أطقم التعليم وتطوير أدائهم، إضافة إلى أن فرق الصحة المدرسي

• اقتحام جامعة الخليل

وفي انتهاك جديد لمبدأ الحق في التعليم، وفي إطار سياستها الرامية للإضرار بالعملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعات فجر يوم الخميس الموافق 2004/3/4 جامعة الخليل، ودهمت كافة القاعات والأجنحة التي كان يقام فيها معرض أسبوع فلسطين الثقافي الرابع، الذي تنظمه الجامعة. وهذه المرة التاسعة التي تتعرض فيها الجامعة المذكورة للاقتحام من قبل قوات الاحتلال منذ انطلاق انتفاضة الأقصى.

واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة 3:00 فجراً، اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية، قوامها خمس عشرة آية ومدركة، مدينة الخليل، من جهتها الشمالية الغربية. توغلت القوة في حي جامعة الخليل، شمال غربي المدينة، واقتحمت حرم الجامعة من الجهتين الشرقية والشمالية الغربية، وسط إطلاق النار

العشوائي، لإجبار حراس الجامعة، على ما يبدو، على الابتعاد عن المكان. دهمت القوة عدداً من مباني الجامعة، وكافة أقسام وأجنحة المعرض المذكور، وذلك بعد تدمير عدد من أبوابه. وأفاد عدد من الطلبة لباحث المركز، أن قوات الاحتلال ألحقت أضراراً جسيمة بقاعات وأقسام المعرض، ودمرت أجنحته، وصادرت بعض محتوياته وأتلفت الجزء الآخر منها.

• إغلاق مدرسة الشهيد عز الدين القسام الثانوية للبنين في يعبد

في حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم السبت الموافق 2004/3/12، اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية بلدة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين. حاصرت القوة مدرسة الشهيد عز الدين القسام الثانوية للبنين، وطلبت من الطلاب والمدرسين مغادرتها، ثم أغلقتها حتى إشعار آخر. إغلاق هذه المدرسة تكرر على مدى السنوات السابقة، وكان آخرها قبل عدة أشهر، حيث أغلقت لمدة أسبوع كامل، مما أثر سلباً على سير العملية التعليمية.

• معاناة إضافية لطلبة باقة الشرقية

على صعيد فرض القيود على حركة المدنيين الفلسطينيين في المناطق التي سار الجدار من أراضيها، أفاد عدد من أهالي قرية باقة الشرقية، شمالي مدينة طولكرم، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبعدما أزلت جزءاً يسيراً من السياج الفاصل، الذي عزل القرية كلياً عن العالم الخارجي، أغلقت البوابة الوحيدة التي تفصل القرية عن مدينة باقة الغربية، داخل "الخط الأخضر". وأفاد مؤيد حسين، رئيس بلدية باقة الشرقية، أن قوات الاحتلال أزلت جزءاً من "الجدار الفاصل الغربي"، في حين ما تزال تمنع المواطنين والمركبات من المرور عبر الطريق المعبدة الالتفافية المحاذية للبلدة. وذكر أن المشكلة الأكبر التي يعاني منها سكان البلدة وجود حوالي 15 طالباً يحملون الهوية الزرقاء ويدرسون في مدارس داخل "الخط الأخضر" حيث يجدون صعوبة بالغة في الالتحاق بمدارسهم، مما يضطرهم للمبيت عدة أيام داخل "الخط الأخضر" حتى لا يفقدوا مقاعدهم الدراسية. الجدير ذكره إن قوات الاحتلال، وفي إطار المعركة الإعلامية التي تخوضها لتبرير بنائها الجدار في عمق أراضي الضفة الغربية، أزلت في يوم الأحد الموافق 2004/2/22، مقطعاً من الجدار، شرقي قرية باقة الشرقية، بعد الانتهاء من أعمال البناء في الجدار الغربي.

مدرسة الأمهات...

برنامج رياضي يستحق التعميم

نادية شحادة

في مجالات عمله نحو قطاع ربات البيوت في الأحياء الشعبية للمدينة والريف والمخيمات على وجه الخصوص يتوجه اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني إلى هذا القطاع وهو الأوسع إذ تبلغ نسبته 82% وهو الأقل حظاً في فرص التدريب والمشاركة في مجالات الحياة العامة ، بسبب الزواج المبكر، وتعدد وتقارب الإنجاب، والتسرب المبكر من المدارس لأسباب اجتماعية واقتصادية وأمنية ، تراجع اهتمام المؤسسات النسائية في طبيعة برامجها بهذا القطاع في السنوات الأخيرة .

في منتصف عام 1999 أدخل اتحاد اللجان تطويراً نوعياً على برامج عمله ، عبر إقامة مشروع مدرسة الأمهات الذي ابتدأ في مخيم عسكر القديم، ثم جرى تعميمه كبرنامج دائم في مواقع البلدة القديمة في مدينة نابلس وحالياً في المساكن الشعبية .

وكان من أبرز المبررات التي دفعتنا لإقامة المشروع والتي تلمسنا عبر تجربتنا طويلة المدى مع قطاع ربات البيوت القضايا التالية:

- ضعف قدرات الأمهات وربات البيوت الشابات ، الأكاديمية والمعرفية لموضوعات هامة وأساسية في المناهج الحديثة بما لا يمكنهن من الإشراف والمتابعة لأطفالهن للقيام بواجباتهم المدرسية .
- تدني مستوى الوعي والمعرفة لديهن لأساليب تربية الأبناء وتفهم مشكلاتهم وحاجاتهم .
- تدني مستوى وعي المرأة لحقوقها المدنية والتشريعية ، وكذلك في شؤون صحة الأم والطفل وشؤون البيئة .

- التأثير النفسي السلبي للأوضاع الأمنية والاقتصادية الراهنة على الأسرة .

يستهدف المشروع بشكل رئيسي تطوير القدرات التعليمية للموضوعات الأساسية في المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية، وهي المرحلة التي يحتاج فيها الأولاد للمساعدة والإشراف الأسري (تحديداً من قبل الأم) على الواجبات المدرسية خاصة في ظل الظروف السياسية الراهنة التي عكست نفسها سلباً على العملية التعليمية ، ذلك وفق منهج مدرسي تم إعداده مع مديرية التربية والتعليم في نابلس لموضوعات اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية للمرحلة الأساسية تدرس في فصل دراسي من خمسة شهور، كما يستهدف برنامج المدرسة تطوير القدرات ورفع مستوى الوعي في المجالات التربوية (تربية الأبناء) بالتنسيق مع مؤسسات صحية معينة (اتحاد لجان الرعاية الصحية ، جمعية تنظيم الأسرة) والاجتماعية

(الإرشاد النفسي والاجتماعي) بالتنسيق مع جمعية المرأة العاملة ومركز حل النزاعات الحقوقية (الحقوق المدنية والتشريعية للمرأة).

يستوعب الصف التعليمي من 20-25 دارسة ممن أنهين الصف السابع الأساسي كحد أدنى ووفق نظام فحص أولي تجريه المعلمات؛ وفي هذا المجال فالحالات التي يتبين عدم قدرتها على المشاركة بناءً على الفحص تحول لصف تعليم الكبار (محو الأمية) والبعض تلتحق لاحقاً بصف مدرسة الأمهات؛ وهنا من المفيد الإشارة إلى أن هناك دارسات يحملن دبلوم وشهادة البكالوريوس أقبلن على المدرسة بسبب صعوبة المناهج الحديثة. أو رغبتهن في تطوير قدراتهن وزيادة كفاءتهن في تعليم أبنائهن تلك المناهج ، لا سيما أن المدرسة توفر خلاصة نادرة في هذا الميدان .

في إطار هذا البرنامج الشمولي لمدرسة الأمهات الموجهة لربات البيوت والأمهات، وفي ضوء نجاح التجربة وتميزها وتواصلها وبناءً على المطالبة الدائمة لنا بتنفيذ ونقل هذه التجربة في مواقع أخرى، فإننا نسعى في اتحاد لجان العمل النسائي إلى تعميم التجربة لتشمل مواقع جغرافية وتجمعات سكانية جديدة وبشكل تدريجي؛ ومن ضمن خطة التوسع المدرجة على أجدنتنا قرية عصيرة الشمالية، في المرحلة القادمة، ثم قرينا بيت فوريك وبيت دجن في مرحلة لاحقة.

النتائج المتحققة من مدرسة الأمهات :-

- تم الآن تخريج (350) دارسة من (12) صفاً مدرسياً بواقع 3 حصص في الأسبوع ، الحصة مدتها ساعتان.

- يعقد شهريا ورشة عمل أو ندوة إرشاد مجتمعي ونفسي وإرشاد تربوي للدراسات إضافة للحصص الدراسية، أي هناك نشاط غير أكاديمي مرة في الأسبوع .

- ينظم في الصف مخيم صيفي ونادٍ للأمهات ، وبعض النشاطات كانت مشتركة بين الأم والابن/ دورات كمبيوتر ودورات صناعة ألعاب تربوية وعمل وسائل إيضاح.

نعتقد أن نظرة المجتمع الذكوري القائمة على التمييز ضد المرأة تقف وراء ذلك. حتى إن "التمترس" خلف تلك الادعاءات القائمة على العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية لا يخرج عن حدود ومعاني هذه النظرة، القائمة أساساً على ثقافة "الوأة". فالعرب الغاربة كانت تئد مواليدها من البنات، بالمعنى المادي الكامل لهذه الكلمة درءاً لفضيحة قد تكون. واليوم، عندما نتذرع بتلك العادات والأعراف والتقاليد لحرمان الإناث من التعليم، فنحن ما نزال محكومين بمضامين تلك الثقافة.

والسؤال: هل تغيرت وجهة نظر المجتمع في هذا الأمر؟ وماذا فعلت الدولة لتضييق مساحات التمييز بين الرجل والمرأة في التعليم؟

بعيداً عن الأحكام المسبقة، هناك إقرار بأن نسبة تعليم الإناث في المجتمع الفلسطيني في ازدياد مستمر. وهناك إقرار أيضاً بأن نسبة الأمية بين الإناث تقل شيئاً فشيئاً. ولكن هل هذا هو المقياس، أو المؤشر الوحيد، على تحسن الصورة، أو سيرها نحو الأفضل؟. نظن أن هناك مؤشرات أخرى.

لا ندري إن كان أحد منا يجهل بأنه يتم حرمان الإناث من التعليم لأسباب قائمة على التمييز. ففي بعض القرى الفلسطينية لا ترسل البنات، حتى اليوم، للدراسة في مدرسة مختلطة في قريتها، سواء لعدم توافر مدرسة ثانوية، أو لعدم توافر التخصص في الفرع العلمي في مدرسة الإناث، وفي الحاليتين، إما تحرم من مواصلة التعليم نهائياً، وإما تدرس مادة أجبرت عليها. فما بالك بإرسالها إلى الجامعة في حال إكمالها تعليمها الثانوي؟!؟

ولا ندري إن كان أحد منا يجهل بأنه يتم حرمان الإناث من التعليم لأسباب تتعلق بالزواج المبكر، فكم من أنثى تجبر على ترك مقاعد الدراسة وهي في الصف العاشر الأساسي، وتذهب للزواج؟!؟

ولا ندري إن كان أحد منا يجهل بأن هناك تخصصات ما زالت حكراً على الرجل دون غيره؟!؟ أو يجهل النسبة التي تشكلها المرأة في الوظائف العليا، سواء في القطاع الحكومي، أو الأهلي، أو الخاص؟!؟ أو يجهل النسبة التي تشكلها المرأة بالعمل في قطاع التعليم العالي؟!؟ أو يجهل فرص التعليم المتاحة لها في قطاع التعليم المهني؟!؟ وهناك أسئلة كثيرة تدور حول هذا الموضوع.

بعيداً عن كيل الاتهامات وتوزيعها هنا وهناك، إلا أن الشمس لا تغطى بغربال، كما قالت العرب. وعليه فلا أحد يمكنه الادعاء بأن المرأة الفلسطينية، ومهما قيل عن نجاح حقته كاتبة هنا، أو أستاذة جامعية، أو نقابية، أو مناضلة سياسية، أو وزيرة، هناك، لا تتعرض للتمييز على جبهة التعليم. إن الحديث لا يجري هنا عن الاستثناء، وإنما يجري عن القاعدة.

وبعيداً عن التجني، ورغم قناعتنا بأن الدولة تتحمل العبء الأكبر في تحسين الواقع، بسبب مسؤولياتها وواجباتها القانونية، إلا أن المجتمع بأسره يتحمل المسؤولية، بأفراده ومؤسساته المدنية. فالدولة قد تتذرع بأنها شيدت من المدارس ما يفوق عدد الطالبات. وبأنها شيدت من الجامعات ما يسد حتى حاجات

الطالبات من الدول المجاورة، ووضعت من المناهج ما يتلاءم مع حاجة المجتمع للعصرنة والدمقرطة، وصاغت من القوانين بما يستجيب لضرورة العصر، بل والعصور التي ستأتي. وقد، وقد، وقد...

ولكن، في مقابل كل ذلك، ماذا فعلت الدولة على طريق إلغاء "ثقافة الوأد"؟! وماذا فعل الكتاب والمتقفون والأكاديميون والمنظرون؟! وماذا فعلت مؤسسات المجتمع المدني؟! وماذا فعل الحزب السياسي؟!!

سؤال مفتوح للنقاش.....

هيئة التحرير

نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

- ورشة عمل حول دور الشباب في السلم الاجتماعي
- ورشة عمل الحقوق الاجتماعية لطلبة المدارس
- ورشة عمل حول التخصصات الجامعية
- ندوة حول حق التعليم وحرية الاختيار
- ورشة عمل حول الحقوق في التعليم لطالبات كلية ابن سينا
- ندوة في جامعة بيت لحم حول حقوق المعاقين

• ورشة عمل حول دور الشباب في السلم الاجتماعي

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع نادي شباب الامعري في مقره برام الله، ورشة عمل حول (دور الشباب في السلم الاجتماعي). شارك في الورشة التي تم تنظيمها يوم الاثنين الموافق 2004/3/1، ناجح شاهين، أستاذ الفلسفة في كلية العلوم التربوية، وناصر رمانة رئيس جمعية اللد في المخيم وممثلون عن مركز الشباب والمؤسسات الشبابية الأخرى في المخيم، والعديد من أعضائها.

افتتحت الورشة نداء عموري، من مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، التي رحبت بالحضور، وأكدت على أهمية الدور الذي يلعبه الشباب في المجتمع، ليس فقط على الصعيد المحلي، بل وعلى المستوى الوطني، باعتبار الشباب قادة المستقبل، تقع على عاتقهم عملية التغيير المجتمعي بكل جوانبها.

من جهته، أكد ناجح شاهين، على دور المؤسسات التعليمية والأهلية في نشر الثقافة الديمقراطية لدى الشباب. وعلى أهمية العمل مع الشباب في كل المجالات. وأكد المشاركون على ضرورة أخذ الشباب لدورهم الريادي. وحذروا من إهمال أولويات الشباب واحتياجاتهم وانعكاس ذلك على حياتهم الاجتماعية. وأشار المشاركون إلى أهمية وجود البرامج والأنشطة التي يحتاجها الشباب، ودور ذلك في درء الأخطار.

وفي معرض تشخيصهم لواقع الشباب، أكد المشاركون أن الاحتلال يحرم الشباب من ممارسة أدي حقوقهم بفعل السياسة الاحتلالية المنهجية تجاه الشباب. ونوهوا بدور الشباب في حماية وصيانة السلم الاجتماعي، وذلك من خلال الأنشطة والبرامج التي ينفذونها، وانعكاس ذلك على المجتمع ككل. وأضافوا: إن من الأسباب الأساسية لاندفاع الشباب الضغط النفسي، وسوء الفهم، والحرمان والفقر، والتسرع والغضب، والتغيب والتمييز، هذا إلى جانب الاختلالات داخل المجتمع. أما نقيض ذلك فهو الحياة الكريمة، والمساواة في المواطنة، وعدم التفريق على أساس اللون أو الجنس أو الدين، وقبول الآخر وعدم إقصائه أو رفضه.

وأوصى المشاركون بضرورة التنشئة الأسرية السليمة. وأكدوا على أهمية قيام المرشدين في المدرسة بواجباتهم على أكمل وجه، واحترام حرية الرأي والتعبير، وإبداء التسامح والانفتاح، والاحتكام إلى القانون وعدم أخذ القانون باليد، وضرورة إصدار قانون خاص بالشباب. كما أكدوا على القيم الإيجابية في المجتمع، وعلى ضرورة التوعية والتنقيف في الموضوعات التي تخص الشباب. وأهمية مناصرة الرجل لحقوق المرأة، والعمل المشترك بين المؤسسات الشبابية.

يذكر أن هذه الورشة تأتي كجزء من مشروع حوار الشباب الذي يتم بدعم من قبل مؤسسة "روزا لوكسمبورغ" الألمانية، الذي ينفذه المركز في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية بين الشباب واحترام الرأي والرأي الآخر كمقدمة ضرورية إلى تعزيز الحوار الديمقراطي بينهم، وللخروج بنتائج وتوصيات حول الموضوعات المطروحة بغية تضمينها في الدراسات التي ينوي المركز إصدارها حول الموضوع.

في المجتمعات العربية، والمجتمع الفلسطيني ليس استثناءً فيها، يبدأ التمييز ضد المرأة في البيت، ولا ينتهي في المدرسة. ومهما حاولنا تجميل صورة الواقع، أو تزيينها، إلا أن الواقع، بتفاصيله الكثيرة والمرعبة، أقوى من كل المحاولات الإعلامية التي تبذلها الحكومات، الأحزاب والمؤسسات، في هذا الصدد. فعلى الرغم من التطور المحرر على جبهة إحقاق الحقوق، وتضييق مساحات التمييز بين الرجل والمرأة في النص المكتوب في الدساتير والقوانين الوطنية العربية، بشكل قُصِدَ منه التماهي مع ما ورد في النص الدستوري، أو القانوني الدولي، إلا أن "ثقافة وأد البنت"، وإن أخذت أشكالاً غير شكلها التاريخي الذي وصل إلينا، عبر الثقافة المنقولة، المكتوبة أو المحكية، ما زالت تشكل مادة رئيسة وأساسية في بناء العقلية الذكورية عندنا.

وإن كنا نملك الحق في نقاش قضية التمييز ضد المرأة، ومن جميع الجوانب، إلا أن حدود تخصص هذه النشرة تدفعنا لحصر النقاش في قضية واحدة، ألا وهي قضية التمييز ضد المرأة في التعليم. وبالفعل، هذا ما سنحاول التقيد به، وإن بدا هذا التقيد اعتبارياً في بعض جوانبه.

يعتبر كثير من الفلسطينيين التعليم أفضل مجالات الاستثمار في مجتمعنا. ولعل وقوعنا المستمر تحت نير "الاحتلالات" المتعاقبة، وأشكال الحكم المشابهة، وانشغال كل مَنْ حكموا بلادنا بحرمانها من جميع مقومات التطور الاقتصادي، دفعت الفلسطينيين لاستثمار ثروتهم البشرية في التعليم. وفي عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أجبر بعض الفلسطينيين، أو عن طيب خاطر، على بيع أراضيهم، وهي الأعرز عليهم بين كل ما يملكون، لتعليم أبنائهم، وإرسالهم إلى دول الخارج، لإكمال تعليمهم الجامعي. وكان هؤلاء يختارون لأبنائهم التخصصات النادرة آنذاك، كالطب والهندسة، حيث كانت هاتان المهنتان، فضلاً عن المكانة الاجتماعية التي تمنحها للخريجين ولذويهم، على حد سواء، كانتا تدران ربحاً عليهم أكثر من أي مهنة أخرى.

وفي نظرة سريعة، وفي أي مدينة فلسطينية، على "اللافتات" التي تزدان بها جدران المباني التجارية بأسماء الأطباء والمهندسين الفلسطينيين من أبناء ذلك الجيل، نلمس أن الأسماء الذكورية هي الغالب. قد يعيد بعض أبناء ذلك الجيل، سبب ذلك للتقاليد الاجتماعية، ويقولون إنهم كانوا يطمنون لإرسال أولادهم من الذكور للتعليم خارج البلاد أكثر من اطمئنانهم لإرسال أولادهم من الإناث. كما أن تعذر وجود تلك الاختصاصات النادرة في بلادنا، وعدم وجود جامعة أصلاً في البلاد، في ذلك العهد، حرم الإناث من التعليم في هذه الاختصاصات. إلا أن هذا التبرير ليس مقبولاً، من وجهة نظرنا، إذ إنه تم حرمان الإناث، في ذلك الزمن، حتى من التعليم في المعاهد التي كانت موجودة في البلاد. كما تم حرمان القرويات من مواصلة تعليمهن الثانوي في المدينة، لعدم توافر المدارس الثانوية في الأرياف آنذاك، إلا ما ندر. ونحن لا نريد دحض هذه الادعاءات، وتكفي الإشارة إلى تلك النساء اللواتي أُتيحت لهن فرصة التعليم كيف كن مثلاً رائعاً في كل أمر، وفي المقابل، فشل الذكور في كل أمر.

• ورشة عمل الحقوق الاجتماعية لطلبة المدارس

وفي تاريخ 2004/3/21، نظم المركز ورشة عمل في مدينة نابلس، بعنوان الحقوق الاجتماعية لطلبة المدارس. وأكدت فانت نيهان، من المركز، خلال افتتاح الورشة التي شاركت فيها مؤسسات تعليمية، على أهمية الحقوق الاجتماعية في التعليم، الذي يعتبر من الحقوق الأساسية المهمة للإنسان. وخلال النقاش، أوصى المشاركون بحل مشكلة الاكتظاظ بالمدارس عن طريق زيادة عدد المباني المدرسية، وبأهمية وجود حركة طلابية فيها، وتوفير المراجع العلمية في مكنتاتها.

وأوصى المشاركون بوجود مساعد في المباني، والتخفيف من العبء الأكاديمي، وتغطية جميع الطلبة في التأمين الصحي، وبناء مرافق صحية للجنسين وتزويدها بالمياه النقية الصالحة للشرب. كما أوصوا بتحسين المواد التدريسية، وتعيين المعلمين المؤهلين، وضرورة تقاضيهم رواتب تنافسية، ووجود شبكة انترنت في المدارس، وعقد النشاطات اللامنهجية والثقافية فيها. ودعوا إلى احترام حرية الرأي والتعبير للطلبة، وضرورة التزام الطلبة بقوانين وأنظمة المدارس، وإلى ضرورة التوعية والتنقيف في الموضوعات التي تخص حقوق الطلبة.

الجدير بالذكر أن هذا النشاط يأتي في إطار مشروع مناصرة الحقوق التعليمية الذي ينفذه المركز بدعم من ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

• ورشة عمل حول التخصصات الجامعية

وفي يوم الخميس الموافق 2003/3/18، نظم المركز ورشة عمل في كلية الروضة، بمدينة نابلس، بعنوان "التخصصات الجامعية وسوق العمل الفلسطينية".

أدار النقاش في الورشة، التي حضرها عدد من طلبة كلية التمريض، الباحث زياد عثمان. وفي بدايتها تحدث عن مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، الذي ينفذه المركز بدعم من ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتطرق عثمان إلى فلسفة هذا المشروع، الذي أقيمت الورشة في إطاره، وأهدافه. كما تحدث عن أهمية تنظيم مثل هذه الورش مع المعنيين بالأمر، وبخاصة قطاع الطلبة، لسماع ملاحظاتهم ووجهات نظرهم في المواضيع المطروحة للنقاش.

الطلبة في مداخلتهم، أوضحوا أهمية تنظيم مثل هذه الأنشطة. وأكد بعضهم أن التحاقهم للدراسة في كلية التمريض جاء كربة خالصة من قبلهم، لكون مهنة التمريض توفر لهم فرص عمل أكثر من غيرها،

بينما أكد آخرون أنهم اختاروا هذا التخصص لأن معدلهم في امتحان شهادة الثانوية العامة كان متدنياً، وأن الكلية لا تشترط معدلات مرتفعة، وتكتفي بأن يكون الطالب ناجحاً في التوجيهي.

• ندوة حول حق التعليم وحرية الاختيار

عقد مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بتاريخ 15/3/2004 حلقة نقاش في قاعة مركز تدريب الشباب المجتمعي في مدينة نابلس، أدارها الاستاذ اطاهر المصري تحت عنوان (موضوع الحق في التعليم وحرية الاختيار)، حضرها حشد من طلبة المدارس. حيث تم تعريف الحضور بالقوانين الدولية والفلسطينية الخاصة بحق الإنسان في التعليم وحقه في اختيار التخصص. وتم تعريف الطلبة ببعض الأسس التي من شأنها أن تساعد على الاختيار ومنها التشاور وسؤال ذوي الاختصاص وغيرها.

وفي نهاية النشاط أكد الطلبة على أهمية هذه النشاطات ودعوا المؤسسات ذات العلاقة إلى تبني برامج متكاملة لتعريف الطلبة بحقوقهم التعليمية، ودعوا إلى عدم الضغط على الطلاب في اختيار التخصص سواء في المدرسة أو في الجامعة.

• ورشة عمل حول الحقوق في التعليم لطالبات كلية ابن سينا

وفي يوم الثلاثاء الموافق 2/3/2004، نظم المركز، بالتعاون والتنسيق مع كلية ابن سينا للتمريض، في مقره الرئيسي في مدينة رام الله، ورشة عمل حول (الحق في التعليم)، شاركت فيها طالبات الكلية المذكورة. افتتحت الورشة نداء عموري، من المركز، التي رحبت بالحضور، وأكدت على أهمية الحق في التعليم، الذي يعتبر من الحقوق الأساسية الهامة لكونه حقاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وعلاوة على ذلك كله، يمكن النظر إليه كحق مدني سياسي بالنظر لما ينطوي عليه من تأثير على أعمال باقي الحقوق.

وقالت: إن العناصر التالية تشكل المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها الوقوف على واقع الحق في التعليم، الذي يعني ضرورة توافر مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية، ضمن الولاية القانونية للدولة. ويعتمد ما تحتاج إليه هذه المؤسسات من احتياجات على العديد من العوامل، من بينها، على سبيل المثال، السياق التنموي الذي تعمل في إطاره تلك المؤسسات، حيث تحتاج إلى مبان تقيها من العوامل الطبيعية، وإلى مرافق صحية للجنسين، وإلى تزويدها بالمياه النقية الصالحة للشرب، وبالمواد التدريسية، وبالمعلمين المؤهلين، وضرورة تقاضيتهم رواتب تنافسية محليا. كما قد تحتاج إلى مرافق تربية كالمكتبات والمختبرات والحواسيب وما إلى ذلك.

وخلال الورشة التي شهدت نقاشاً حول الحق في التعليم، أوصت المشاركات بضرورة إيجاد مبانٍ مستقلة للكلية، وحل مشكلة الاكتظاظ في السكن الداخلي للطالبات، وأهمية وجود حركة طلابية في الكلية، وبالتالي مجلس طلبة، ووجود كافتيريا خاصة بالكلية، ومساعد في المباني، والتخفيف من العبء الأكاديمي، وتغطية جميع الطالبات في التأمين الصحي، ووجود شبكة إنترنت في الكلية، وعقد النشاطات اللامنهجية والثقافية فيها، وإقامة حفل سنوي للخريجات أسوة بالكليات الأخرى، وضرورة توفير المراجع العلمية في المكتبة، ورفد الكلية الكفاءات العلمية، واحترام حرية الرأي والتعبير، وضرورة التزام الطالبات بقوانين وأنظمة الكلية، وضرورة التوعية والتثقيف في الموضوعات التي تخص الطالبات.

يذكر أن هذه الورشة تأتي كجزء من مشروع "مناصرة الحقوق التعليمية"، الذي ينفذه المركز في الضفة الغربية و غزة، بدعم من الممثلة الايرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

• ندوة في جامعة بيت لحم حول حقوق المعاقين

وفي يوم الخميس الموافق 2004/3/4، نظم المركز، بالتعاون مع الاتحاد العام للمعاقين (فرع بيت لحم) وعمادة شؤون الطلبة في جامعة بيت لحم، ندوة حول حق الطلبة المعاقين في التعليم في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، بالتعاون مع وبمشاركة مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، حضرها العديد من ممثلي المؤسسات في المحافظة وعدد من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة.

لطيفة عبد الحافظ، رئيس فرع بيت لحم افتتحت الندوة بكلمة ترحيب بالحضور، ثم ألقّت باربرا كلمة إدارة الجامعة عرضت فيها الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الجامعة للطلبة المعاقين، وبعد ذلك قام مازن شحادة، منسق مشروع التوعية والتدريب بقراءة البند الخاص بحق المعاقين في التعليم حسب القانون رقم 4 لسنة 1999 الخاص بحقوق المعاقين، ووضح دور المؤسسات التعليمية في تقديم التسهيلات البيئية والتربوية للطلبة المعاقين . أما فيرا بابون نائبة عميد شؤون الطلبة في الجامعة فقد قدمت مداخلة حول عدد الطلبة المعاقين في الجامعة، وماهية الخدمات المقدمة إليهم، ورؤية ومخططات الجامعة المستقبلية في تطوير الخدمات المقدمة للمعاقين.

ثم قدم ممثل مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان حقوق المعاقين حسب الاتفاقيات والمواثيق الدولية. أما ممثل مجلس الطلبة فقدم دور المجلس في هذا المجال. وقام عوض عبيات ممثل الطلبة المعاقين بتقييم الخدمات والتسهيلات المقدمة من الجامعة بدوائرها للطلبة المعاقين ووضح الاحتياجات التي لم تقدمها الجامعات حتى الآن. وبعد ذلك فتح باب النقاش للأسئلة والاقتراحات وخرجت الندوة بالعديد من التوصيات منها: عقد ندوة موسعة يحضرها مندوبو كافة الوزارات المعنية لتحديد واجبات كل وزارة

اتجاه حقوق الطلبة المعاقين؛ قيام إدارة الجامعة، بالتعاون مع اللجان المختصة بالطلبة المعاقين في الجامعة ومجلس الطلبة، بالبحث عن حلول لقضية توفير جهاز حاسوب ناطق للطلبة المكفوفين ليتمكنوا من إجراء الأبحاث والمهام المطلوبة منهم تعليمياً؛ ووجود كتب بالخط النافر "بريل" ليتمكن المكفوفون من المطالعة بسهولة.

ألا يمكن للجامعات الفلسطينية ان تشكل نموذجاً..؟!!

زياد عثمان

بات الحديث عن الإصلاح والتغيير في الوضع الفلسطيني يشغل اهتمام مختلف الأوساط الفلسطينية باعتباره مطلباً وطنياً حيوياً وضرورياً، يمكن من خلاله إعادة بناء وترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني بطريقة ممنهجة وسليمة، تسمح بتفعيل طاقاته الإبداعية وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار ورسم السياسات في مختلف البنى والهيئات السياسية والاجتماعية، وتعزز من ادوات الرقابة المجتمعية على صانع القرار.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، والحديث يدور هنا عن حقوق تعليمية فلماذا لا تخطو الجامعات الفلسطينية خطوة جريئة ومقدمة، نحو الديمقراطية واعتماد نظام الانتخاب الديمقراطي الدوري والمنظم لإدارات الجامعات ورؤسائها وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام بدلا من اعتماد سياسية التعيين التي لا تخلو من عيوب وثغرات خطيرة، وتلعب فيها الاعتبارات الولائية دورا مهما على حساب الكفاءة المهنية ؟

هذا السؤال الذي طرحته على أحد الأصدقاء العارفين ببواطن الأمور في الأوساط الأكاديمية، قابله بنوع من الدهشة والاستغراب الباديين على وجهه وتعبيراته، معتبرا السؤال يحمل قدرا من التعسف وعدم الواقعية، وإن استدرك لاحقا بالقول إن عدم واقعية السؤال لا تعني عدم مشروعيته، بل لأن التوجه بتقديري أنه لن يجد من يرحب به أو يضعه ضمن أولوياته من إدارات الجامعات الفلسطينية أو مجالس أمناء الجامعات على الأقل في الوقت الراهن.

وبغض النظر عن وجهة نظر صديقنا، فإن قناعتني لم تتغير في إثارة هذا الموضوع للنقاش من على صفحات نشرة "تعليم حر" بهدف تحريك وضع الجامعات الذي يبدو راكدا، حتى وإن كانت ردود الفعل الأولية بتقديري ليست مشجعة، بل ومن الممكن أن تكون سلبية وهذا احتمال وارد وقائم. على أية حال ومهما كانت ردود الفعل، فهذا بنظري لا يقلل من قيمة وأهمية القضية المثارة، لا سيما وأننا نتحدث عن مؤسسات لها دور حيوي ومحوري في التأثير على توجهات المجتمع ومستقبله على أكثر من

مستوى، فعدا دورها العلمي المعرفي حيث تعد الجامعات رافدا رئيسيا للمجتمع الفلسطيني بالكوادر والكفاءات العلمية المتخصصة والمؤهلة في مختلف الاختصاصات والميادين ، ويشكل هؤلاء الخريجون رافعة مهمة من روافع المجتمع ولبنة رئيسية من لبنات بنائه وتقدمه نحو ركب الحضارة ، وامتلاك القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تنتصب أمامه، فإنها أيضا -أي الجامعات - لها دور مجتمعي لا يقل أهمية عما سبقه ، باعتبارها فاعلا اجتماعيا جمعيا ومكوناً رئيسياً من مكونات المجتمع المدني، يقع على كاهله إنتاج ثقافة مدنية ديمقراطية ، تؤهله للعب دور ايجابي وفعال مع قضايا المجتمع وهمومه ، وأداة استنهاض فعلي تسهم في دفع مسيرة المجتمع نحو أهدافه المرجوة والمأمولة.

ولكن ما يجب التأكيد عليه في هذا المقام ، أن هذا الدور الافتراضي للجامعات ، يجب أن يقترن فعليا بجملة من الأسس والمعايير الداخلية والتي في حال عدم توافرها ستبقى الامور والطموحات في إطار الأمنيات الطيبة غير القابلة للتحقيق. وبشكل أكثر ملموسية، فإن على الجامعات الفلسطينية كي تشكل رافدا حيويا للمجتمع بالمعنى العلمي والمعرفي ، وكي تلعب دورها المجتمعي المنوط بها على أكمل وجه ، وتشكل نموذجا ديمقراطيا جاذبا وتجديديا، يفترض حكما أن تكون الجامعات الفلسطينية بمختلف بناها ومكوناتها ومؤسساتها المختلفة قائمة ومتشكلة على أساس من الشفافية والاختيار الديمقراطي الحر المستند لمعايير المهنية والكفاءة والإنتاجية، وبما يضيف على الجامعات تقاليد وقيماً ديمقراطية تتعزز مع الممارسة واستمرارية التجربة، وهذه المسألة ليست بالمسألة المستحيلة قد تكون صعبة وتعترضها عقبات وهذا صحيح، ولكن من يبحث عن التمايز يمكنه الوصول إلى شاطئ الأمان عبر خطوة عملية واحدة ، وهي الخطوة الأصعب في مسافة الألف ميل .

يمثل التعليم المهني نقطة الضعف الأكثر وضوحاً وعمقاً في نظام التعليم في فلسطين وفي الأقطار العربية والبلدان النامية بوجه عام.

هذا في حين أن التعليم المهني يعدّ ركيزة أساسية من ركائز التنمية في المجتمع، فمن المعلوم أن أداء العمل الماهر يختلف اختلافاً جذرياً عن العمل غير الماهر، فضلاً عن أن اليد العاملة المتعلمة أكثر جودة وفعالية في أدائها من اليد العاملة غير المتعلمة.

ويعود هذا الضعف في التعليم المهني في بلدنا إلى أسباب عدة منها:

أولاً: ضعف قطاع الإنتاج المحلي، الذي يواجه عقبات كأداء منها منافسة المنتوجات الإسرائيلية وقيود الاحتلال، مما ينعكس سلباً على سوق العمل لطلب التعليم المهني، ومنها ثانياً: ضعف الإنفاق المخصص في ميزانية الحكومة للتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، علماً بأن التكلفة في التعليم المهني أكبر كثيراً من التكلفة في التعليم الأكاديمي، ومنها ثالثاً: الاتجاهات التقليدية السائدة في المجتمع، والتي تنظر بشيء من الدونية إلى هذا النوع من التعليم.

غير أن لضعف التعليم المهني أسباباً داخلية تكمن في نظام التربية والتعليم نفسه، منها عدم توافر الحوافز الكافية لالتحاق الطلبة بهذا

الفرع من الدراسة، وبخاصة لصعوبة متابعتهم تعليمهم العالي في الكليات الجامعية في المستقبل؛ وقد أدى هذا الوضع إلى عدم إقبال الطلبة على الالتحاق بهذا الفرع إلا في الحالات التي يغلب عليها تدني معدلات الطلبة بوجه عام. ولا يختلف الحال كثيراً في التعليم العالي، فالعوامل المؤثرة في التحاق الطلبة به تكاد تنحصر في ثلاثة عوامل، هي: تدني معدل الطالب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، والعسر المالي للأسرة التي لا تقوى على توفير نفقات التعليم الجامعي المختلف، وأخيراً الحاجة الملحة للالتحاق بسوق العمل لصرف النظر عن الشروط، والمكافآت المحتملة.

وأخيراً وليس آخراً، تبرز في قائمة مشكلات التعليم المهني في بلادنا مشكلة النوع الاجتماعي، فقد بينت دراسات متخصصة على سبيل المثال، دراسة لميس أبو نحلة 1996 - أن حصة الإناث في التعليم المهني في المدارس ضئيلة جداً بالقياس إلى حصة الذكور منه، هذا مع العلم بأن التعليم المهني في بلادنا لا يكاد يقارن مع التعليم المهني في البلدان الصناعية المتقدمة؛ ويمكننا تفسير تدني نصيب الإناث من هذا التعليم بعوامل عدة منها: عدم الرغبة المجتمعية في تشغيل الإناث إلا في أوضاع محددة، وعدم تلاؤم عمل المرأة مع متطلبات السوق الإسرائيلية، ومحدودية الخدمات والبرامج في هذا المجال.

إلا أن هناك الكثير من الإشكاليات فالنص يذكر أن التعليم إلزامي إلا أنه لا يذكر إن كان مجانياً، ولا يحدد أي شكل من الرقابة أو العقوبة لعدم الالتزام بالإلزامية التعليم، ولا ينص صراحة على ضرورة تنظيم هذه الأمور في قانون خاص بالتربية والتعليم. ومن الملاحظ أيضاً أن نصوص الدستور تذكر الحد الأدنى من المطلوب من السلطة تجاه توفير الحق في التعليم بحكم قراءة الواقع ومحاولة تخفيف الالتزامات، وليس بالطموح إلى التغيير ورفع سقف الإمكانيات القانونية والتشريعية.

القانون الأساسي

ينص القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في المادة 24 على أن:

1. التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.
2. تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحله ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه.
3. يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.
4. تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها.

وقد جاء نص القانون الأساسي متقدما على نص مسودة الدستور تحديدا فيما يتعلق بمجانية التعليم الأساسي في المؤسسات العامة.

وأخيرا ينبغي علينا الثناء على أداء وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي تعمل ضد كل التيارات المعاكسة من أجل الاستمرار في توفير تعليم إلزامي، وشبه مجاني، للآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في فترة من أصعب فترات تاريخه المعاصر.

ولعل الرسالة الأقوى التي ينبغي التذكير بها هنا هي ضرورة إصدار قانون خاص بالتربية والتعليم، يشكل الإطار القانوني الشامل الذي يتم من خلاله تقييم الأداء ومساءلة منتهكي الحق في التعليم، مع ضرورة التركيز على أن القانون المراد سنه يجب أن يشمل أهم البنود الدولية التي تهتم بمسائل التعليم وهي:

1. إلزامية ومجانية التعليم الأساسي.
2. إزالة أي نوع من التمييز في الوصول للتعليم على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو الإعاقة.
3. جعل التعليم العالي ممكنا بقدر من العدالة والمساواة.
4. نوعية تعليم جيد تلائم روح العصر وتراعي معايير حقوق الإنسان ومبادئ العدل والسلم.
5. حرية أولياء الأمور في اختيار نوعية التعليم التي تلائم أبناءهم.

التعليم المهني ومسؤولية الجامعات

علي خليل حمد

يمثل التعليم المهني نقطة الضعف الأكثر وضوحاً وعمقاً في نظام التعليم في فلسطين وفي الأقطار العربية والبلدان النامية بوجه عام.

هذا في حين أن التعليم المهني يعدّ ركيزة أساسية من ركائز التنمية في المجتمع، فمن المعلوم أن أداء العمل الماهر يختلف اختلافاً جذرياً عن العمل غير الماهر، فضلاً عن أن اليد العاملة المتعلمة أكثر جودة وفعالية في أدائها من اليد العاملة غير المتعلمة.

ويعود هذا الضعف في التعليم المهني في بلدنا إلى أسباب عدة منها:
أولاً: ضعف قطاع الإنتاج المحلي، الذي يواجه عقبات كأداء منها منافسة المنتجات الإسرائيلية وقيود الاحتلال، مما ينعكس سلباً على سوق العمل لطلب التعليم المهني، ومنها ثانياً: ضعف الإنفاق المخصص في ميزانية الحكومة للتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، علماً بأن التكلفة في التعليم المهني أكبر كثيراً من التكلفة في التعليم الأكاديمي، ومنها ثالثاً: الاتجاهات التقليدية السائدة في المجتمع، والتي تنظر بشيء من الدونية إلى هذا النوع من التعليم.

غير أن لضعف التعليم المهني أسباباً داخلية تكمن في نظام التربية والتعليم نفسه، منها عدم توافر الحوافز الكافية لالتحاق الطلبة بهذا الفرع من الدراسة، وبخاصة لصعوبة متابعتهم تعليمهم العالي في الكليات الجامعية في المستقبل؛ وقد أدى هذا الوضع إلى عدم إقبال الطلبة على الالتحاق بهذا الفرع إلا في الحالات التي يغلب عليها تدني معدلات الطلبة بوجه عام. ولا يختلف الحال كثيراً في التعليم العالي، فالعوامل المؤثرة في التحاق الطلبة به تكاد تنحصر في ثلاثة عوامل وهي: تدني معدل الطالب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، والعسر المالي للأسرة التي لا تقوى على توفير نفقات التعليم الجامعي المختلف، وأخيراً الحاجة الملحة للالتحاق بسوق العمل لصرف النظر عن الشروط، والمكافآت المحتملة.

وأخيراً وليس آخراً، تبرز في قائمة مشكلات التعليم المهني في بلدنا مشكلة النوع الاجتماعي، فقد بينت دراسات متخصصة - على سبيل المثال، دراسة لميس أبو نحلة 1996 - أن حصة الإناث في التعليم المهني في المدارس ضئيلة جداً بالقياس إلى حصة الذكور منه، هذا مع العلم بأن التعليم المهني في بلدنا لا يكاد يقارن مع التعليم المهني في البلدان الصناعية المتقدمة؛ ويمكننا تفسير تدني نصيب الإناث

من هذا التعليم بعوامل عدة منها، عدم الرغبة المجتمعية في تشغيل الإناث إلا في أوضاع محددة، وعدم تلاؤم عمل المرأة مع متطلبات السوق الإسرائيلية، ومحدودية الخدمات والبرامج في هذا المجال.

بالرغم من الصعوبات التي تواجه التعليم المهني، والتي ذكرنا بعضها آنفاً، إلا أن الصورة لا تخلو من جوانب مضيئة، فقد وضعت وزارة التربية والتعليم العالي استراتيجيات، وخططاً، وبرامج تدفع في اتجاه تطوير التعليم المهني؛ وهنا تجدر الإشارة إلى إدخال مادة التكنولوجيا في التعليم بدءاً من الصف الخامس الأساسي مما يوفر أرضية ملائمة لهذا النوع من التعليم في المستقبل، وكذلك نية الوزارة في جعل مناهج التعليم الصناعي تتقاطع بقدر كبير مع مناهج الفرع العلمي، وتوفير البنية التحتية والمعدات - بقدر المستطاع - لصالح التعليم المهني في مختلف أرجاء الوطن.

والمسألة المطروحة هنا هي: ما الذي تستطيع جامعاتنا الفلسطينية أن تسهم به في رفع مستوى التعليم المهني في المدارس؟ إن مثل هذا الإسهام الذي كان يواجه عوائق تقربه من الاستحالة في ظل الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967. أصبح الآن ضرورة ملحة، وبخاصة بعد توحيد وزارتي التربية ووزارة التعليم العالي معاً.

من حق خريجي المرحلة لثانوية - الفرع المهني - أن تفتح الجامعات أبوابها - التي بقيت فترة طويلة شبه مغلقة أمامهم؛ ومن حق التعليم المهني في المدارس على الجامعات أن توفر لها الترتيبين الأكفيا الذين يعملون في التدريس في مختلف تخصصات الفرع المهني، ومن حقه أيضاً أن يستفيد من أساتذة الجامعات في بناء مناهجه وتنسيقها مع مناهج التعليم العالي ذات الصلة.

إن تعرفنا إلى العناصر والعمليات الفاعلة في بيئة التعليم المهني في المدارس يدفعنا إلى تقديم ما يلي كإجراءات لا بدّ منها لتحسين هذا النوع من التعليم:

1- قيام وزارة التربية والتعليم العالي بتحديث مناهج الفرع المهني بما يحقق التكامل مع دراسة الطلبة الجامعية في المستقبل، وكذلك بتوسيع المدارس الصناعية ومدارس التعليم المهني بوجه عام، وبخاصة لاستيعاب أعداد أكبر من الإناث، وكذلك الطلاب والطالبات من الأرياف.

2- أن تتخذ الجامعات الإجراءات المناسبة والهادفة إلى تخريج مدرسين أكفيا لتحسين التعليم في المدارس المهنية وتنويعه، وكذلك أن تعمل الجامعات بالتنسيق

مع مديريات التربية والتعليم لرفع مستوى هذا النوع من التعليم بما تقدمه من إرشادات ودورات وتسهيلات مختلفة.

3- قيام وزارة التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات الحكومية والشعبية بحملة توعية في أوساط الطلبة والآباء والمجتمع بوجه عام، من أجل توضيح واقع التعليم المهني وآفاقه المستقبلية، والدور المهم الذي يقوم به في تنمية البلد، ودور المواطن في الارتقاء بهذا النوع - التعليم.

تعليم حر

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

العدد التاسع، آذار 2004

هيئة التحرير

علي خليل حمد

سميح محسن

زياد عثمان

المحتويات:

- يهمنا رأيكم كلمة التحرير
- ألا يمكن للجامعات الفلسطينية ان تشكل نموذجاً؟! زياد عثمان
- الحق في التعليم..... مراد الفارس
- انتهاكات متواصلة للحقوق التعليمية.....
- التعليم المهني ومسؤولية الجامعات.....علي خليل حمد
- مدرسة الأمهات.. برنامج ريادي يستحق التعميم نادية شحادة
- نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان.....
- معوقات المشاركة السياسية للطلبات في الاطر الطلابية فاتن نبهان

—

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

بدعم من الممثلة الأيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية